

تحقيقات

خالد فرّاج

العقبة: حكاية قرية فلسطينية منسية

إنها الرحلة، إذًا، من رام الله إلى قرية العقبة في شمال شرق الضفة الغربية. وعدد الحواجز الثابتة في المسافة التي تبلغ 120 كم من رام الله إلى تلك القرية النائية والمنسية أربعة: أولها حاجز عطارة على المدخل الشمالي لبلدة بيرزيت الذي يعتبر المعبر الرئيسي لسكان شمال الضفة الغربية إلى محافظة رام الله. وثانيها حاجز زعترة الذي يعتبر بوابة شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، فبإغلاقه لا يستطيع سكان محافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت وطولكرم وجنين وطوباس الذهاب إلى جنوب الضفة الغربية ووسطها. وثالثها حاجز حوارة الذي يخنق مدينة نابلس واقتصادها. والعبور منه يفترض الانتظار في طابور طويل لساعة أو لساعات "بحسب الاكتظاظ، أو بحسب مزاج الجندي"، وكذلك المرور بجهاز فحص المعادن، أي وضع كل ما في الجيوب والأحزمة في مكان مخصص لفحصها. بعد ذلك تفحص هويتك على جهاز الكومبيوتر الذي تحمله مجنّدة، لا تعرف من اللغة العربية سوى الكلمات البديئة والخشنة، للتأكد من أنك لست المطلوب المنتظر. لكن معاناتك لا تنتهي هنا، فحاجز البيضان، وهو الرابع، القريب من القرية التي تحمل اسمه قد يصطادك، لكنه في كثير من الأحيان يكون مفتوحاً ولا حاجة إلى الانتظار. إلا أنه يوجد إلى يمين الحاجز واد سحيق في أعلاه صخرة ترتفع نحو 250 متراً عن قعر الوادي. إنها صخرة للموت تذكر باحتلال قديم، إذ يقال إن الجنود البريطانيين استخدموا هذه الصخرة في ثورة 1936 لإعدام الثوار الفلسطينيين الذين دينوا بمقاومة الانتداب، وذلك بعصب أعينهم ودفعهم من أعلى نقطة فيها إلى قعر الوادي. كان الطقس حاراً ومغبراً، والسائق يشير إلى احتمال وجود حاجز طيار على مداخل مدينة طوباس. لكن لحسن الحظ لم يكن الحاجز موجوداً لحظة عبور السيارة. هنا توجد قرية العقبة التي ميزتها من خلال لافتة صغيرة على شارع فرعي كتب عليها "قرية العقبة ترحب بكم". سرت بالسيارة نحو كيلومتر في طريق غير وعرة وغير معبّدة بأمر من الجيش الإسرائيلي لأجد نفسي أستظل بشجرة الخروب برفقة كثيرين من سكان القرية، شيوخها وشبابها العاطلين عن العمل.

كنت قرأت عن هذه الشجرة التي أُقيم تحت فروعها الخضر وظلها الوفير عدة مقاعد أَسْمَنَتِيَّة، يجتمع تحتها المجلس القروي لقرية العقبة، لا من باب الترفيه والترف، وإنما لأن البناء ممنوع فيها من السلطات الإسرائيلية، التي تراقب باستمرار، وبكل الوسائل، أي بناء جديد في القرية الواقعة إلى الشرق من مدينة جنين وعلى سفوح بلدة طوباس، والمحاذية أيضاً للحدود الأردنية، والملتصقة بمدينة بيسان الغورية.

لم أستطع معرفة تاريخ شجرة الخروب التي قال من التقّيتهم من كبار السن في معظمهم أنهم ولدوا والشجرة موجودة، وهي أكبر من أعمارهم بمئات السنين. ويقول البعض إنها تعود إلى العهد الروماني. العقبة هي عقبة في وجه الاحتلال الذي يسعى جاهداً لتهويد منطقة الأغوار التي تشكل ثلث مساحة الضفة الغربية، وتعتبر سلتها الغذائية ومخزونها المائي. فمنذ احتلال الضفة الغربية في سنة 1967 والاحتلال يسعى لفرض مجموعة من الإجراءات الأمنية والعسكرية التي تحول دون أن ينعم السكان بثروتهم. فقريتهم، العقبة، التي تقع في منطقة الأغوار، تعتبر الخط الفاصل بين ثلاث مناطق حيوية هي: "الحدود الأردنية؛ مناطق الخط الأخضر؛ محافظة طوباس".

شكل سكان قرية العقبة نموذجاً رائعاً في مواجهة السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بشتى الطرق. فتارة لجأوا إلى القانون والمحاكم الإسرائيلية، وتارة أُخرى لجأوا إلى قناصل الدول الأجنبية وسفاراتها، وتشكيل جماعات ضغط ومساندة. وفي مرات كثيرة كانت أجسادهم هي خط الدفاع الأول عن قريتهم.

الرعي ومعسكرات التدريب

يقول الحاج سامي صادق، رئيس المجلس القروي، إن من يفرض في قرية العقبة سيكون من السهل عليه التفريط في مدينة القدس وفي الحقوق الفلسطينية. فهذه القرية التي صمد أهلها منذ سنة 1967 تعرضت لشتى أنواع الإجراءات الإسرائيلية، حالها حال كثير من القرى والمدن الفلسطينية. لكن ما يميز القرية، بحسب الحاج سامي صادق، الذي أقعدته ثلاث رصاصات تلقاها سنة 1971، وما زالت واحدة منها تستقر بالقرب من قلبه لخطورة

إزالتها، أنها ذات موقع استراتيجي بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي. إذ تعتبر قرية حدودية، وقد استخدمها الفدائيون الفلسطينيون في عبورهم نهر الأردن الذي لا يبعد عنها سوى 25 كم، إضافة إلى قربها من الخط الأخضر. من جهة أخرى، يقول صادق إنه عندما كان إيهود براك قائد هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي اختار العقبة كمنطقة مغلقة لتدريب قوات النخبة في الجيش التي كانت تخدم في الجنوب اللبناني المحتل، إذ إن أرضها وطبيعتها مشابهة لطبيعة أراضي الجنوب اللبناني الذي كان يشهد مقاومة ضارية حينذاك ضد قوات الاحتلال.

كان من السهل ملاحظة مواقع التدريب المنتشرة على أراضي القرية والانتشار المكثف لقوات الاحتلال على تلالها الخضراء، وبين منازلها في بعض الأحيان.

تقع قرية العقبة على نحو 3500 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة التي تستخدم للزراعة والرعي، لكن ممارسات الاحتلال وإجراءاته حالت دون أن يفلح سكان القرية أراضيهم، ودون أن يرعوا مواشيهم. فالقرية وأراضيها منطقة عسكرية مغلقة لأسباب أمنية منذ سنة 1967 مع وجود ثلاثة معسكرات كبيرة للتدريب هي: معسكر تسيغ، ويطلق عليه سكان المنطقة معسكر تياسير، لأنه مقام على أرض تابعة لبطيركية دير اللاتين في قرية تياسير المحاذية للعقبة؛ معسكر كوبرا ويبعد 1 كم إلى الشرق من العقبة، ويستخدم هذان المعسكران ما مساحته 7000 دونم من أراضي القرية وأراضي الأغوار البورية. أمّا المعسكر الثالث فهو معسكر أمسخوت المقام على 50 دونماً من أراضي القرية، ولكنه يغلق عسكرياً ما مساحته 5000 دونم لأغراض المناورات بالذخيرة الحية.

الرعي والفلاحة يعتبران من المهن الخطرة في القرية، فالأجسام المشبوهة والألغام الأرضية ومخلفات التدريب حصدت منذ سنة 1967 نحو ثمانية شهداء، وخلفت خمسين معوقاً إعاقة دائمة. أمّا الحركة في أطراف القرية ليلاً فمن شأنها أن تنهي حياة صاحبها محولة إياه إلى معوق أو إلى قتيل.

حتى المواشي لم تسلم، يقول الحاج محمد علي صبيح (أبو طارق) الذي اعتقلته سلطات الاحتلال في سنة 1968 بتهمة تقديم العون للفدائيين وحمايتهم، والذي توفيت زوجته في أثناء المخاض بعد ليلتين من اعتقاله. ويتابع: مواشينا أصبحت أهدافاً للرماية من جانب الجيش الإسرائيلي أو للحجز في حال اقترابنا من المعسكرات التي لا حدود لها. وهذا ما أكدته أم إياد، التي توفي زوجها العام الماضي، وتولى ابنها إياد الذي يبلغ من العمر 14 عاماً رعي المواشي في أراضي القرية، إذ تقول إن سلطات الاحتلال حجزت هذا الابن أكثر من مرة مع المواشي في المعسكرات القريبة. وأحياناً يتم حجز المواشي في معسكرات القرية في حين ينقل الراعي إلى المعسكرات القريبة من مدينة أريحا، وتفرض عليه غرامات مالية لرعيه في مناطق عسكرية مغلقة.

وتتابع أم إياد قائلة: لا يكتفي الجنود بقض مضاجعنا في الليل وإرهاب أطفالنا النيام فحسب، بل يلجأون أيضاً إلى حرق وتدمير مزروعاتنا وإتلاف أشجارنا، بالإضافة إلى تجريف عشرات الدونمات الزراعية وحرماننا من الاستفادة منها ومن محاصيلها.

البناء والترميم ممنوع

“أصولنا ليست بدوية، لكن فرض علينا أن نعيش حياة البدو”، هذا ما يقوله رجال القرية الذين التقيتهم في مقر المجلس القروي تحت “شجرة الخروب”. فعدد قليل من منازل القرية، البالغ عدد سكانها 1100 نسمة، بقي منهم 300 فقط، مسقوف بالأسمنت. وما تبقى عبارة عن خيام وبيوت شعر أو بركسات للماشية. وهناك عدد من العائلات يقسم منزله قسمين: قسم لأفراد العائلة والقسم الآخر للماشية. فسكان القرية، أصحاب الأراضي الشاسعة، ممنوعون من البناء أو من ترميم منازلهم، الأمر الذي حدا نحو 800 نسمة منهم على الرحيل عن قريتهم إلى القرية المجاورة تياسير، أو إلى بلدة طوباس التي تبعد 7 كم عن قريتهم.

لكن، بحسب الحاج صادق، في حال توفر بيئة آمنة لهم ولعائلاتهم سيعودون إلى القرية ويفلحون أراضيهم.

إنذارات بالهدم

من جملة الوثائق التي رأيتها إنذارات الهدم البالغة 22 إنذاراً تحمل توابع الإدارة المدنية/يهودا والسامرة/مجلس التنظيم الأعلى/اللجنة الفرعية للتفتيش، ومعنونة: إخطار لوقف العمل، أي البناء، وتحمل رقماً متسلسلاً. وهي عبارة عن قرارات صادرة عن الجيش تنذر بهدم مؤسسات ومنازل في القرية تم تشييدها من دون التراخيص اللازمة، أو بعد عدم تلقي السكان ردوداً على طلباتهم من جانب الجيش والإدارة المدنية. من هذه المؤسسات مستوصف الأمل الصحي الذي تم بناؤه بدعم من الحكومة البريطانية، التي تقدمت باحتجاج رسمي عبر قنصلها

في القدس لدى السلطات الإسرائيلية لوقف أمر الهدم. كذلك هناك جمعية المرأة الريفية، وروضة الحق التي تؤوي 135 طفلاً من أبناء القرية وقرية تياسير المجاورة. وأهم هذه المؤسسات المنذرة بالهدم مسجد صلاح الدين الذي شُيّد سنة 2003 وما يميزه مئذنته الشاهقة ذات الرأسين والهلالين.

يقول محمد حسين جابر، أحد سكان القرية، في معرض حديثه عن الإجراءات الإسرائيلية، إن طاقم العاملين في المستوصف العرضة للهدم، بحجة عدم الترخيص، كان ساعد جنوداً إسرائيليين انقلبت سياراتهم العسكرية بالقرب من القرية وقدم لهم الإسعافات الأولية. لكن الجنود بعد تلقيهم العناية الطبية ضربوا من ساعدهم وطرده. وفي اليوم التالي تسلم رئيس المجلس القروي إنذاراً بهدم المستوصف، الأمر الذي دفعنا إلى إجراء اتصالات بالقنصلية البريطانية، وبنواب عرب في الكنيست، وجمعيات إسرائيلية تعنى بحقوق الإنسان.

انتحار في المسجد

يروى الحاج صادق أن قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي انتشرت في القرية وفي الجبال المحيطة ليلة 6 حزيران/يونيو 2006. وأضيء سماؤها بقنابل الإنارة التي أطلقها الجنود الذين دهموا منزلي وطلبوا مني مرافقتهم إلى الخارج، وكانوا لا يعلمون بأني مقعد وأحتاج إلى من يرافقني ويدفع الكرسي المتنقل الذي اعتبر أسيره منذ سنة 1971. أخذوني إلى المسجد وتحصنوا حوله، وطلبوا مني دخوله والتفاوض مع "مخرب فلسطيني" موجود داخله ويطلق النار على الجنود من مئذنته. رفضت الدخول، لأن ذلك يعد استخدامي درعاً بشرياً. فطلبوا مني أن أنادي بمكبر الصوت على من في الداخل، وأطلب منه الاستسلام لأن الجيش يحاصر المسجد. وبعد ذلك أعادوني إلى منزلي القريب من المسجد. وفي الليلة نفسها فوجئت بقدوم الحاكم العسكري إلى بيتي، وبلغني أن أحد جنود المعسكر القريب انتحر داخل المسجد، ومنعني من دخوله، إذ أطلقت فيه 106 رصاصات دمرت محتوياته وجدره. وفي الليلة نفسها، وقبل بزوغ الفجر، قام الجيش بترميم كل ما دمره الجندي داخل المسجد. ويعتقد الحاج صادق أن الجندي من أصل أميركي جاء ليرتكب مجزرة بحق المصلين داخله، لكن لحسن الحظ أنه جاء في غير وقت الصلاة.

بعد أن أخرجوا جثة الجندي، وقاموا بترميم المسجد كي لا تثار ضجة بشأن الموضوع، جاءني الحاكم العسكري، وقال إنه سيمنحني ترخيصاً ويلغي أمر الهدم. لكن هذا لم يتحقق على الرغم من مضي نحو عام على حادثة الانتحار.

من سخرية القدر، بحسب سكان القرية، وبحسب ما أوردته الإذاعة الإسرائيلية أن إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، اتصل واستفسر عن الحادثة، في حين أن أحداً من السلطة الفلسطينية لم يتصل ليطمئن على سكان القرية القابعين تحت حظر التجول.

في المعركة القانونية والقضائية

قبل سنة 1998 لم يكن كثيرون يعرفون قرية العقبة. وكثيراً ما كان يلتبس الاسم على الناس معتقدين أن الحديث يدور على مدينة العقبة الأردنية. فهم لا يعلمون بأن هناك قرية منسية في الغور لها الاسم نفسه. هذا ما قاله الحاج أبو طارق عضو المجلس القروي. لكن، بعد تشجيع من محامين ومن جمعيات إسرائيلية، وجهنا عدة التماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية. وعلى الرغم من عدم ثقتنا بالقضاء الإسرائيلي فإننا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى التعامل معه والتوجه إليه، وذلك بمساعدة بعض الأصدقاء الأجانب وبعض النواب العرب في الكنيست. ففي سنة 1999، قدمنا التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية لإزالة المعسكر المحاذي للقرية، والذي يعرض حياتنا وحياتنا أبنائنا ومواشينا للخطر، والتماساً آخر لمنع الأليات المجنزرة من دخول الشوارع المعبدة، ولاحقاً عدة التماسات لتجميد أوامر الهدم الصادرة عن الجيش ومنعها.

ويضيف أبو طارق: نجحنا في إصدار قرار يمنع بموجبه الجيش الإسرائيلي من دخول القرية بألياته المجنزرة، وخصوصاً إلى شوارعها المعبدة التي سئمتنا من إعادة تعبيدها. أمّا القرار الآخر الذي صدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية فيقضي بإزالة معسكر تسيغ المحاذي للقرية. وكان من المفترض إزالته في صيف سنة 2002، إلا أنه أزيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

يقول الحاج صادق: لقد استخدموا الكثير من الوسائل، تارة بالترهيب بالسجن والعقاب، وطوراً بالترغيب في مقايضتنا بالرحيل عن القرية، وتوفير قطعة أرض تعود للبطيركية اللاتينية القريبة من قرية تياسير مع توفير

الخدمات الضرورية واللازمة كافة. و"ذات مرة قال لي الحاكم العسكري للمنطقة: (برأيك هل تستطيع مواجهة الجيش الإسرائيلي ومنعه من فرض مخططاته؟)"

على الرغم من النجاح الذي حققه سكان القرية على المستوى القانوني فإن تنفيذ القرارات التي اتخذتها المحاكم الإسرائيلية لم يكن سهلاً. ومع أن معسكر تسيغ كان تمت إزالته من مدخل القرية، إلا إنه لا يكاد يمر يوم من دون أن تدخل القوات الإسرائيلية القرية وتضايق السكان الداخليين أو الخارجيين. كذلك لا تزال دوريات الجيش تدمر القرية صباحاً ومساءً، وبحجج متنوعة. وقرارات المحاكم هي تجميل لوجه الاحتلال البشع. وبعد كل قرار يتخذ في المحكمة و"يساند سكان القرية" نجد كثيراً من الإجراءات الجديدة، التي تشكل بمضمونها عقاباً للسكان، قبل أن يجف حبر القرارات. هكذا يصف الحاج صادق رئيس المجلس القروي معركته القانونية.

كتب صحفي إيطالي زار قرية العقبة في سنة 2006، أنه ولأول مرة في التاريخ نجد مستوطنة فلسطينية مقامة بين ثلاثة معسكرات إسرائيلية. ويعتبر الحاج صادق أن المواجهة السلمية لسكان العقبة إزاء السياسات الإسرائيلية ليست حماية للقرية وسكانها فحسب، بل أيضاً حماية لمنطقة الأغوار برمتها من خطر التهويد والمصادرة. ويطلب الحاج صادق الجمعيات والمؤسسات الحقوقية والدولية بإعطاء مزيد من الاهتمام لقرية العقبة بصورة خاصة وللأغوار بصورة عامة، وبالالتفات إلى قضاياها القانونية والإعلامية والتنموية بهدف ردع التوجهات الإسرائيلية القاضية بتهويد قرى الأغوار الفلسطينية.

السلطة الفلسطينية

إهمال أم إهمال

معركة سكان قرية العقبة ليست مقصورة على الاحتلال، فليدهم ساحة أخرى للمواجهة لا تقل أهمية عن الأولى. فالقرية المهمل والمسنية مستثناة إلى حد كبير من الخدمات التي تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2006 شهدت القرية حراكاً خاصاً. إذ كان من شأن كمية الوعود التي أطلقت في الحملات الانتخابية أن تجعل من العقبة هونغ كونغ جديدة فيما لو تحقق جزء بسيط منها. "لكن بعد الانتخابات لم نر وجه أي من المرشحين الذين فازوا"، قال الحاج أبو طارق.

"أرسلنا نحو أربعين رسالة إلى مجالس الوزراء المتعاقبة وإلى وزارة الحكم المحلي وإلى المجلس الفلسطيني للإعمار (بكدار) ووزارة الأشغال نطالب بتعبيد مدخل القرية الرئيسي. وقد صدر قرار بتعبيد الشارع زمن حكومة أحمد قريع الثانية وحتى اللحظة لم ينفذ القرار". هذا ما قاله رئيس المجلس القروي الذي تصبب عرقاً وحرماً حين سأله أحد العاملين في الفنصلية الدانماركية: "ماذا فعلت لكم السلطة الفلسطينية والدول العربية؟"

المضحك المبكي في موضوع خدمات السلطة الفلسطينية أن الطبيب المناوب في المستوصف، والذي كان يناوب ثلاث مرات أسبوعياً، وافته المنية بتاريخ 2003/1/14، وحتى اللحظة تنتظر القرية من وزارة الصحة إرسال طبيب آخر للقرية. وبمعنى أو بأخر فإن المستوصف لا فائدة مرجوة منه في ظل غياب طبيب مقيم بالقرية. مسجد القرية الجميل والأنيق لم تفرز له وزارة الأوقاف إماماً ولا مؤذناً. ويتناوب المصلين فيما بينهم على رفع الأذان وإمامة المصلين، هذا على الرغم من عشرات الوعود التي قدمتها وزارة الأوقاف لسد هذا الفراغ. إن أجور المحامين الذين يترافعون عن القرية أمام المحاكم الإسرائيلية تعتبر ديناً على سكانها، لا على وزارة العدل الفلسطينية التي من المفترض أن تتبنى هذه القضايا وتتابعها.

الشاب مؤمن أبو محسن، أحد سكان القرية، يحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن الإهمال الذي تعانيه قريته، معتبراً أن الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني حديث العهد، والسؤال في نظره هو: ماذا قدمت السلطة الفلسطينية للقرية قبل فرض الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني؟

أمّا الحاج سامي صادق فيعتبر أن بعد القرية عن مركزي القرار في رام الله وغزة يضعها في دائرة الإهمال، على الرغم من أهميتها من ناحية مواجهة السياسات الإسرائيلية في الأغوار.

نموذج مهمل

تعتبر قرية العقبة من القرى الفلسطينية التي تعرضت، ولا تزال، لأشكال الحرمان والانتهاكات كافة؛ فمن انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية، إلى انتهاك الحق في الحركة والتنقل والتعليم والسكن والصحة والملكية. ولا يزال المجتمع الدولي بمنظوماته الحقوقية يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الانتهاكات. كذلك ما زالت السلطة

الفلسطينية تقف موقف المتفرج على هذه القرية، التي ربما نستيقظ يوماً لنجد أن سلطات الاحتلال حملت سكانها الـ 300 على الرحيل، وأعلنت ضمها إلى دولة إسرائيل. ما لم يقف المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية وقفة جديّة أمام كل ما يجري لقرية العقبة، سيتمكن الاحتلال الإسرائيلي من بسط يده على بوابة الأغوار الفلسطينية، كمقدمة لتهويد تلك مساحة الضفة الغربية ومخزونها المائي وسلتها الغذائيّة.

ملاحظة: عند الانتهاء من إعداد هذا التحقيق يوم 2007/5/10، تلقيت مكالمة هاتفية من الحاج سامي صادق، رئيس المجلس القروي في العقبة، بلّغني فيها أن قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي دهمت القرية يوم 2007/5/7 والتقطت صوراً لبعض المناطق. وصباح هذا اليوم، 2007/5/10، تلقينا ستة قرارات بهدم خمسة منازل وبركة زراعية خلال أسبوع من تسلّم القرار، كما تسلّمنا خريطة من ضابط الإدارة المدنية المرافق للقوة تتضمن المناطق التي يسمح فيها بالبناء، والمناطق الحكومية والمناطق العسكرية المغلقة. ونستنتج من الخاطرة أن المناطق المسموح فيها بالبناء لا تتعدى 20% من مساحة أراضي القرية. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx